

## الكشف عن التكاليف المخفية للبترو دولار<sup>1</sup>

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

تعتمد عملة احتياطي العالم على النفط والديكتاتوريين وعدم المساواة والمجمع العسكري

الصناعي. لكن معيار البيتكوين

يمكن أن يغير هذا

في نموها من الورقة البيضاء

المفاهيمية إلى الأصول التي تبلغ

قيمتها تريليون دولار، اجتذبت

البيتكوين قدرًا هائلًا من

الانتقادات. يركز المنتقدون على



العوامل الخارجية السلبية المتصورة: استهلاك الطاقة، والبصمة الكربونية، والافتقار إلى التحكم

المركزي وعدم القدرة على التنظيم. بغض النظر عن صحة هذه الحجج، يتوقف عدد قليل من

النقاد عن التفكير بشكل نسبي في العوامل الخارجية السلبية للنظام المالي العالمي الحالي لهيمنة

الدولار.

ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العديد من نقاد البيتكوين يرون أنها مجرد منصة دفع شبيهة بفيزا،

ويحللون أداؤها وتكاليفها من خلال "المعاملات في الثانية". لكن البيتكوين ليست شركة

fintech تتنافس مع Visa. وهو أصل لا مركزي يتنافس ليكون العملة الاحتياطية العالمية

الجديدة، ويهدف إلى وراثة الدور الذي كان للذهب فيما مضى والدور الذي يلعبه الدولار

اليوم.

<sup>1</sup> Alex Gladstein, Bitcoin Magazine, 29 April 2021, [Link](#)

يعتمد العالم على الدولار الأمريكي وسندات الخزانة الأمريكية، مما يمنح أمريكا هيمنة اقتصادية ضخمة لا مثيل لها؛ حيث يتم ما يقرب من ٩٠٪ من المعاملات الدولية بالعملة بالدولار، و ٦٠٪ من احتياطات النقد الأجنبي محجوزة بالدولار، وحوالي ٤٠٪ من ديون العالم تُصدر بالدولار، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تمثل سوى حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وُلد هذا الوضع الخاص الذي يتمتع به الدولار في السبعينيات من خلال اتفاقية عسكرية بين أمريكا والسعودية، مما دفع العالم إلى تسعير النفط بالدولار وتخزين ديون الولايات المتحدة. مع خروجنا من جائحة ٢٠٢٠ والأزمة المالية، تواصل النخب الأمريكية التمتع بالامتياز الباهظ لإصدار السلعة النقدية والأرقام النهائية للطاقة والتمويل.

شهدت العقود القليلة الماضية ارتفاعاً عالمياً هائلاً في النشاط الاقتصادي والسكان والتقدم الديمقراطي والتقدم التكنولوجي ومستويات المعيشة، ولكن هناك العديد من العيوب في هذا النظام التي نادراً ما يتم التحدث عنها والتي تثقل كاهل مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

**ما من شأنه أن نظرة العالم مثل: مع، محايد، والمال قاعدة يمكن التنبؤ مفتوحة بدلا من واحدة** تسيطر عليها والتلاعب بها من قبل حكومة واحدة تمثل ٤٪ فقط من سكان العالم؟ تستكشف هذه المقالة الجوانب السلبية التي نادراً ما تمت مناقشتها والمذهلة للنظام الحالي على أمل أن نتمكن من استبداله بشيء أكثر عدلاً وحرية ولا مركزية.

سوف يستكشف هذا المقال إنشاء البترودولار الذي نادراً ما نوقش ويوضح كيف دعمت أمريكا الحكام الدكتاتوريين المتوحشين، وعرضت أمنها القومي للخطر، وألحقت الضرر بقاعدتها الصناعية، ودعمت صناعة الوقود الأحفوري وحمايتها، بل وخاضت صراعات في الخارج، وكل ذلك لدعم الدولار كعملة احتياطية عالمية. بينما نجحت هذه الاستراتيجية لقادة الولايات

المتحدة لعقود عديدة، فإن العالم اليوم يتجه بلا هوادة إلى هيكل مالي متعدد الأقطاب، وربما نحو معيار بيتكوين.

## ١. ولادة البترودولار

كانت الإمبراطورية البريطانية هي القوة الاقتصادية المهيمنة بلا منازع في القرن التاسع عشر، لكنها بدأت تفقد قوتها في أوائل القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وبحلول اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان الدولار قد تجاوز بلا شك الجنيه باعتباره العملة الوطنية الأكثر نفوذاً في العالم.

لا تزال الحكومات تعتمد على الذهب باعتباره العملة الاحتياطية العالمية الأساسية، لكن صانعي السياسة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مصممون على إنشاء نظام أكثر "مرونة". في الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، اجتمع قادة ٤٤ دولة في فندق في بريتون وودز، نيو هامبشاير، لاختيار حجر الأساس المالي الجديد. دفع الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز بفكرة البنك، وهي وحدة حساب عالمية يمكن للعديد من الدول إدارتها. لكن الولايات المتحدة فضلت فكرة أن يكون الدولار في المركز، مربوطاً بالذهب عند ٣٥ دولاراً للاونصة. نظراً لأنه لا يزال يتعين تسوية العجز التجاري الدولي بالذهب، فقد وفرت سيطرة أمريكا الكبيرة على إمدادات الذهب في العالم وميزان المدفوعات الإيجابي الرافعة المالية لشق طريقها.

على مدى العقود المقبلة، تحول العالم إلى معيار بريتون وودز، مع ربط العملات الوطنية بمبالغ قابلة للتعديل بالدولار، حيث كان موثقاً بالولايات المتحدة للاحتفاظ بالذهب وحياسة ما يكفي من الذهب لدعم النظام بأكمله. وحتى أوائل الستينيات، كان يؤدي عملاً جيداً بشكل معقول. أصبحت الدولارات هي الوسيلة المهيمنة لتبادل التسويات الدولية، مدعومة بوعدهم بالدفع بالذهب. أصبحت أمريكا أكبر دولة دائنة وقوة اقتصادية. ومع ذلك، بعد اغتيال الرئيس

كينيدي، اختارت حكومة الولايات المتحدة طريق الإنفاق الاجتماعي والعسكري الضخم. مع البرامج الاجتماعية للرئيس جونسون "المجتمع العظيم" وغزو فيتنام، ارتفعت ديون الولايات المتحدة. على عكس الحرب العالمية الثانية أو الحرب الكورية، كانت فيتنام هي الحرب الأمريكية الأولى التي شنت بالكامل تقريباً عن طريق الائتمان.

كما كتب نبال فيرغسون في كتابه "صعود الأموال"، "في أواخر الستينيات: كان عجز القطاع العام في الولايات المتحدة ضعيفاً وفقاً لمعايير اليوم، ولكنه كبير بما يكفي لإثارة شكاوى من فرنسا من أن واشنطن كانت تستغل وضع عملتها الاحتياطية لجمع السيولة من الدائنين الأجانب لأمريكا من خلال طباعة الدولارات، مثلما استغل ملوك العصور الوسطى احتكارهم لسك العملة لخفض قيمة العملة".

أطلق الاقتصادي الفرنسي جاك ريوف على ذلك اسم "الخطيئة المالية للغرب"، وصاغت الحكومة الفرنسية مصطلح "الامتياز الباهظ". أجبرت السياسة المالية البريطانية الضعيفة على تخفيض قيمة الجنيه في عام ١٩٦٧، والفرنسيون، خوفاً من أن يؤدي الإنفاق الأمريكي غير المستدام إلى نتائج سلبية مماثلة، أرادوا عودة الذهب قبل تخفيض قيمة الدولار.

بحلول عام ١٩٧١، نمت ديون الولايات المتحدة بشكل كبير للغاية. فقط ١١ مليار دولار من الذهب دعم ٢٤ مليار دولار من الدولارات. في شهر أغسطس من ذلك العام، أرسل الرئيس الفرنسي بومبيدو سفينة حربية إلى مدينة نيويورك لجمع حيازات بلاده من الذهب من الاحتياطي الفيدرالي، وطلب البريطانيون من الولايات المتحدة إعداد ما قيمته ٣ مليارات دولار من الذهب المحتفظ به في فورت نوكس للانسحاب. في خطاب متلفز في ١٥ أغسطس ١٩٧١، أخبر الرئيس ريتشارد نيكسون الشعب الأمريكي أن الولايات المتحدة لم تعد تسترد الدولارات مقابل الذهب كجزء من خطة تضمنت تجميد الأجور والأسعار ورسوم استيراد إضافية في محاولة لإنقاذ

الاقتصاد . قال نيكسون إن إغلاق النافذة الذهبية كان مؤقتاً، لكن القليل من الأشياء تكون دائمة مثل التدابير المؤقتة . نتيجة لذلك، انخفضت قيمة الدولار بأكثر من ١٠٪، ولم يعد نظام بريتون وودز موجوداً . دخل العالم في أزمة مالية كبيرة، ولكن عندما سئل عن تأثير "صدمة نيكسون" على الدول الأجنبية، أوضح نيكسون موقفه: "أنا لا أبالي بشأن الليرة" .

كما كتب ديفيد غريب في كتابه "الديون"، "قام نيكسون بتعويم الدولار من أجل دفع تكلفة الحرب التي أمر فيها بإلقاء أكثر من أربعة ملايين طن من المتفجرات والمواد الحارقة على المدن والقرى في جميع أنحاء الهند الصينية... كانت أزمة الديون بمثابة نتيجة مباشرة للحاجة إلى دفع ثمن القنابل، أو بشكل أكثر دقة، البنية التحتية العسكرية الهائلة اللازمة لإيصالها . كان هذا ما تسبب في ضغوط هائلة على احتياطات الذهب الأمريكية" .

لأول مرة في التاريخ، كان العالم في معيار (فيات) خالص . فقدت الدولارات التي تحتفظ بها البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم دعمها، وكانت هناك لحظة جيوسياسية حيث أصبحت الهيمنة الأمريكية موضع تساؤل وحيث كان العالم المالي متعدد الأقطاب هو الاحتمال الواضح . ولزيادة الضغط، قررت الدول العربية المصدرة للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في عام ١٩٧٣ مضاعفة سعر النفط العالمي أربع مرات وفرض حظر على الولايات المتحدة رداً على دعمها لإسرائيل خلال حرب يوم الغفران . في غضون سنوات قليلة فقط، ارتفع سعر برميل النفط من أقل من دولارين إلى ما يقرب من ١٢ دولاراً . في مواجهة تضخم من رقمين وتراجع الثقة العالمية بالدولار، توصل نيكسون ووزير خارجيته ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر إلى فكرة تسمح لهما بالحفاظ على "البنادق والزبدة" في حقبة ما بعد معيار الذهب ويغير مصير العالم .

في عام ١٩٧٤، أرسلوا وزير الخزانة الجديد ويليام سيمون إلى المملكة العربية السعودية "لإيجاد طريقة لإقناع مملكة معادية لتمويل عجز أمريكا المتزايد بثروتها النفطية المكتشفة حديثاً". ببساطة، البترو دولار هو دولار أمريكي يُدفع لمصدر للبترو دولار مقابل النفط. كما جاء في تقرير بلومبيرج، كان الإطار الأساسي "بسيطاً بشكل مذهل". ستشتري الولايات المتحدة النفط من المملكة العربية السعودية وتزود المملكة بالمساعدات والمعدات العسكرية. في المقابل، سيضخ السعوديون المليارات من عائداتهم من عائدات النفط في سندات الخزانة ويمولون إنفاق أمريكا". كانت هذه هي اللحظة التي تم فيها زواج الدولار الأمريكي رسمياً من النفط.

في ٨ يونيو ١٩٧٤ في واشنطن، كيسنجر وولي العهد الأمير فهد توقيع اتفاقيات إقامة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة والدعم الأميركي للجيش السعودي. سافر نيكسون إلى جدة بعد بضعة أيام لمواصلة العمل على التفاصيل. كشفت وثائق رفعت عنها السرية لاحقاً أن الحكومة الأمريكية مكّنت السعوديين سراً من شراء سندات الخزانة "خارج المزادات العادية وبأسعار تفضيلية". في أوائل عام ١٩٧٥، قاموا بشراء ٢.٥ مليار دولار من سندات الخزانة، وبدأوا موجة تحولت فيما بعد إلى مئات المليارات من دولارات النفط المستثمرة في ديون الولايات المتحدة. وبعد عدة عقود، جييري بارسكي، الذي كان نائباً لوزير سيمون الخزانة في ذلك الوقت قال إن هذا "الترتيب السري مع السعوديين كان يجب تفكيكه منذ سنوات"، وأنه "فوجئ بأن وزارة الخزانة أبقته في مكانه لفترة طويلة". لكن مع ذلك، قال إنه "لا يشعر بأي ندم" لأن "إبرام الصفقة كان إيجابياً لأمريكا".

بحلول عام ١٩٧٥، اتبعت دول أخرى في أوبك المملكة العربية السعودية. إذا كنت ترغب في شراء النفط منهم ومن مخزنهم الذي يحتوي على ما يقرب من ٨٠٪ من احتياطي النفط العالمية، فعليك أن تدفع بالدولار. أدى هذا إلى ظهور طلب جديد على العملة الأمريكية في

وقت يسود فيه عدم اليقين العالمي وحتى في وقت استمرار التضخم . احتاجت الدول الصناعية إلى النفط، وللحصول عليه، كان عليهم الآن إما تصدير البضائع إلى الولايات المتحدة، أو شراء الدولارات من أسواق الصرف الأجنبي، مما يزيد من تأثير شبكة الدولار العالمية . في عام ١٩٧٤، كان ٢٠٪ من النفط العالمي لا يزال يُعامل بالجنيه البريطاني، لكن هذا الرقم انخفض إلى ٦٪ بحلول عام ١٩٧٦ . بحلول عام ١٩٧٥، ارتفعت واردات السعودية من المعدات العسكرية الأمريكية من ٣٠٠ مليون دولار إلى أكثر من ٥ مليار دولار . ستظل أسعار النفط، مدعومة بالعلو التي جاءت مع القدرة على البيع بالدولار، مرتفعة للغاية حتى عام ١٩٨٥ .

### ثانياً. تأثير البترودولار

في بحته عن البترودولار، يجادل الاقتصادي السياسي ديفيد سييرو بأن أرباح دول أوبك بالدولار "أعيد تدويرها" في سندات الخزانة الأمريكية لدعم "السياسات السعيدة" للديون التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة وكذلك الاستهلاك السعد للديون لمواطنيها" . أدت إعادة تدوير البترودولار بمرور الوقت إلى انخفاض أسعار الفائدة وسمح للولايات المتحدة بإصدار الديون بثمان بنس . تم إنشاء هذا النظام وتثبيتته ليس من خلال الاقتصاد الخالص ولكن من خلال السياسة من خلال الاتفاق مع المملكة العربية السعودية . كما قال ألان جرينسبان في عام ١٩٧٧، وهو يعكس تجربته كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين خلال إدارة فورد، كان السعوديون "صناع قرار خارج السوق" .

يشير جرايبر إلى إعادة تدوير البترودولار كمثال على كيفية استبدال سندات الخزانة الأمريكية بالذهب كعملة احتياطية للعالم ومخزن نهائي للقيمة . ويوضح أن الكيكر كان أنه "بمرور الوقت، فإن التأثير المشترك لمدفوعات الفائدة المنخفضة والتضخم هو أن هذه السندات تنخفض في الواقع من حيث القيمة... يفضل الاقتصاديون تسميتها "السندات المالية" .

منذ إنشائه في عام ١٩٧٤، غير نظام البترودولار العالم بعدة طرق مهمة، بما في ذلك :

- إنشاء تحالف وثيق بين الولايات المتحدة والدكتاتوريات السعودية، بالإضافة إلى أنظمة استبدادية أخرى في منطقة الخليج.
- أدى الارتفاع الحاد لاقتصاد الظل العالمي " يورو دولار "، حيث أغرقت دولارات النفط (التي تم إنشاؤها خارج سيطرة الاحتياطي الفيدرالي) البنوك في لندن وأمريكا الشمالية، ثم أعيد تدويرها في سندات الخزانة الأمريكية أو أقرضتها مرة أخرى للأسواق الناشئة.
- إن **أمولة** الاقتصاد الأمريكي بسبب قوة الدولار المصطنعة جعلت الصادرات غير قادرة على المنافسة، وأفرغت الطبقة الوسطى وحولت التركيز من التصنيع إلى التمويل والتكنولوجيا والدفاع والخدمات، وكل ذلك مع زيادة النفوذ في النظام.
- ضغوط إضافية على الاتحاد السوفيتي، الذي واجه الآن سوقاً عالمية متزايدة الدولار، حيث يمكن للولايات المتحدة طباعة النقود لشراء النفط، ولكن كان عليها استخراج النفط من الأرض.
- قضايا مؤلمة لاقتصادات الأسواق الناشئة، التي أصبحت غارقة في الديون المقومة بالدولار والتي كان من الصعب سدادها وعلقت في نظام يعطي الأولوية لتراكم الدولار على الاستثمار المحلي، مما يضر بالدخل ويثير أزمات الديون في كل مكان، من المكسيك إلى شرق آسيا إلى روسيا إلى الأرجنتين.
- النمو المطرد لصناعة النفط والوقود الأحفوري على حساب الطاقة النووية واستقلال الطاقة الإقليمي.



• وبالطبع، استمرار الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عسكرية-مالية وقدرة الولايات المتحدة على إدارة عجز هائل لتمويل الحروب والبرامج الاجتماعية، وكلها مدفوعة جزئياً من قبل دول أخرى.

هناك نقاد لنظرية البترودولار يقولون إن هذه الظاهرة هي إلى حد كبير أسطورة. يقولون إن الدولار هيمن ببساطة لأنه لم تكن هناك منافسة. قال دين بيكر من مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة أنه "في حين أنه من الصحيح أن النفط يتم تسعييره بالدولار وأن معظم النفط يتم تداوله بالدولار، فإن هذه الحقائق لا تحدث فرقاً نسبياً في وضع الدولار كعملة دولية **الرفاه** الاقتصادي للولايات المتحدة".

وفي الوقت نفسه، المنظرون النقد الحديثة مثل وارن موسلر و ستيفاني كيلتون التقليل من أهمية البترودولار، قائلاً "لا يهم" أو "انها غير ذي صلة" لأنها لا تحد ما يمكن للولايات المتحدة القيام به محلياً ودولياً، لا يهم ما هو سعر النفط لأن الدول يمكنها فقط مبادلة العملات قبل الشراء. يشير النقاد إلى حقيقة أن الدولار كان بالفعل العملة الاحتياطية العالمية قبل عام ١٩٧٣، وأن تسعير السلع بالدولار "مجرد اتفاقية"، وأنه "لن يكون هناك فرق حقيقي إذا كان اليورو، أو الين، أو حتى تم اختيار بوشل القمح كوحدة حسابية لسوق النفط". كما يقولون إن الدولارات التي تدخل في تجارة النفط "تافهة" مقارنة بمصادر الطلب الأخرى.

لكن قرار السعودية وأوبك بتسعير صادراتهما النفطية بالدولار واستثمار أرباحها في الدين الأمريكي لم يكن قرار سوق صارم، ولم يكن قرار حظ أو صدفة، بل قرار سياسي، مقابل حماية وسلاح، وأدى إلى إحداث تأثيرات إضافية لا حصر لها على الشبكة أدت بمرور الوقت إلى ترسيخ الدولار كعملة احتياطية في العالم. عندما تضطر البلدان إلى استبدال عملاتها بالدولار لشراء النفط، فإن هذا يقوي هذا الزوج التجاري لتلك الدولة، مما يوسع نفوذ الولايات المتحدة إلى ما

وراء أسواق الطاقة. في "الديون"، يذكر غرابر الجدل حول ما إذا كانت مبيعات النفط المقومة بالدولار تعطي أي فائدة للولايات المتحدة أم لا، لكنه يقول إنه بغض النظر، ما يهم في النهاية هو "تلك الولايات المتحدة يبدو أن صانعي السياسة يشعرون بحقيقة أنهم مهمون من الناحية الرمزية ويقاومون أي محاولة لتغيير ذلك".

### ٣. السياسة الخارجية الأمريكية و البترودولار

في أكتوبر ٢٠٠٠، حاول صدام حسين تغيير نظام البترودولار عندما أعلن أن العراق سيبيع النفط باليورو وليس بالدولار. بحلول فبراير ٢٠٠٣، كان قد باع ٣.٣ مليار برميل من النفط مقابل ٢٦ مليار يورو. مع شركائه التجاريين الفرنسيين والألمان، وُلد "البتروليورو"، والذي إذا تم توسيعه سيساعد سوق اليورو على التطور مقابل الكثير من العملات الأخرى، مما يعزز قوة اليورو ويقوض الامتياز الباهظ للدولار. لكن بعد شهر، غزت الولايات المتحدة، بمساعدة المملكة المتحدة، العراق وأطاحت بصدام. بحلول حزيران (يونيو)، عاد العراق لبيع النفط بالدولار مرة أخرى. هل ذهبت أمريكا إلى الحرب للدفاع عن البترودولار؟ يكاد لا يتم مناقشة هذا الاحتمال أبداً في التحليلات بأثر رجعي للحرب، والتي تميل إلى التركيز على مسائل مخزون العراق المزعوم من أسلحة الدمار الشامل أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الروابط الإرهابية. ولكن في ذلك الوقت، كان الكثيرون ينظرون إلى اليورو على أنه منافس واقعي للدولار. بالنظر إلى أن الإطاحة بصدام، في وقت لاحق، ساعدت في ردع التغيير ومنح نظام البترودولار سنوات عديدة من الهيمنة، يبدو أنه أحد التفسيرات الأكثر منطقية للحرب الأكثر غموضاً في التاريخ الأمريكي الحديث. في العام الماضي، الصحفي روبرت دريبر ظهر على عزرا كلاين المعرض لمناقشة كتابه الجديد، "لبدء الحرب: كيف أخذت إدارة بوش أمريكا في العراق". بعد عقد من الإدراك المتأخر، غطوا

العديد من الدوافع المحتملة للغزو، لكنهم أطلقوا عليها في النهاية "حرب بحثاً عن سبب". حتى يومنا هذا، لا يوجد إجماع على سبب غزو الولايات المتحدة للعراق بالضبط، وقد ثبت أن الأسباب الرسمية مفتعلة بالكامل.

وفقاً لوزير الخزانة السابق بول أونيل، بحلول شباط (فبراير) ٢٠٠١، كانت إدارة بوش تتحدث داخلياً بالفعل عن لوجستيات غزو العراق. قال "ليس السبب، ولكن كيف وكيف بسرعة." تم بالفعل إعداد المخططات. في الحادي عشر من سبتمبر، بعد ساعات قليلة من الهجمات، أمر نائب وزير الدفاع آنذاك بول وولفويتز بإجراء دراسة شاملة لعلاقات صدام بالمنظمات الإرهابية.

على مدى الأشهر الثمانية عشر التالية، باعت إدارة بوش المجهود الحربي، وبحلول مارس ٢٠٠٣ كانت قد حصلت على دعم واسع، خاصة بمساعدة وزير الخارجية كولن باول الذي أنفق مصداقيته على حملة العلاقات العامة في الأمم المتحدة وعلى التلفزيون الإخباري. أيد مجلسا النواب والشيوخ الإطاحة بصدام، بما في ذلك أعضاء مجلس الشيوخ كلينتون وكيري وريد وبايدن. في وسائل الإعلام، أيدت وسائل إعلام مختلفة من "فوكس نيوز" إلى نيويورك تايمز الغزو، كما فعل ٧٢٪ من الأمريكيين في استطلاعات الرأي في الأسابيع التي سبقت الغزو. كان المنطق العام واضحاً: صدام كان خطيراً، ويعتقد أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، ويمكن أن يزلقها إلى القاعدة ويحتاج إلى إيقافه. في ذلك الوقت، نائب الرئيس ديك تشيني قال "لا يمكن أن يكون هناك شك في أن صدام يمتلك أسلحة دمار شامل". تم تسويق الحرب أيضاً على أنها جهد إنساني وأطلق عليها اسم عملية حرية العراق. لكن بالنظر إلى الماضي، لم تغزو أمريكا العراق لتعزيز حقوق الإنسان. لم يكن هناك أي صلة بالقاعدة أو ٩ / ١١. وعلى الرغم من وعود تشيني، لم يتم العثور على أسلحة دمار شامل.

كانت الدوافع الأخرى وما زالت تناقش، بما في ذلك مواجهة إيران، وهو أمر غير منطقي نظراً لأن معظم العراقيين هم من الشيعة وانتهى الأمر ببنيتهم السياسية إلى الميل أكثر نحو إيران أثناء الاحتلال، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة دعمت صدام في العقود السابقة لهذا الأمر بالذات. غرض. دفعت الطبيعة الواهية للأسباب الرسمية للحرب الكثيرين إلى الاعتقاد بأن النفط هو السبب الجذري. هذا لن يكون غير عادي. على مدار الـ ١٥٠ عاماً الماضية، كانت الموارد الطبيعية أساس العديد من الحروب والغزوات والاحتلالات التي شكلت عالمنا، بما في ذلك التدافع من أجل إفريقيا، واللعبة الكبرى في آسيا الوسطى، ومعاهدة سايكس بيكو، والإطاحة بمصدق و **لومومبا** وحرب الخليج الأولى.

جورج دبليو بوش، وكولين باول، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وسلطة التحالف المؤقتة بول بريمر، ووزير الخارجية البريطاني جاك سترو، أنكروا جميعاً علانية أن الحرب كانت بسبب النفط. لكن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي السابق آلان جرينسبان كتب في مذكراته: "إنني أشعر بحزن أنه من الناحية السياسية غير مريح للاعتراف ما يعلم الجميع: حرب العراق هي إلى حد كبير حول النفط"، وقالت وسائل الإعلام أن إزالة صدام كان "الأساسية" للنفط عالم آمن اللوازم. الرئيس السابق للعمليات الأمريكية في العراق الجنرال جون ابي زيد قال: "بالطبع ولكن عن النفط. لا يمكننا أن ننكر ذلك حقاً". واعترف وزير الدفاع السابق تشاك هاغل في عام ٢٠٠٧ بأن "الناس يقولون إننا لا نحارب من أجل النفط. بالطبع نحن كذلك".

صحيح أن أمريكا، حتى في ذلك الوقت، لم تستهلك جزءاً كبيراً من نفطها من الشرق الأوسط. في عام ٢٠٠٣، تلقت الولايات المتحدة معظم نفطها من الإنتاج المحلي بالإضافة إلى المصادر في كندا والمكسيك وفنزويلا. في ضوء ذلك، يبدو غزو العراق لمجرد "السيطرة" على النفط سبباً ضعيفاً. ويمكن لمعظم الناس أن يتنبؤوا بسهولة بأن الحرب الساخنة ستضر بالبنية التحتية للنفط

في العراق، مما يؤدي إلى تأخيرات طويلة قبل أن يعود الإنتاج إلى السرعة. لكن ربما لم يتم شن الحرب من أجل النفط بشكل عام، ولكن بشكل خاص للدفاع عن نظام البترودولار.

في ما بعد الغزو في مايو ٢٠٠٣، قبل أسابيع من عودة العراق إلى بيع النفط بالدولار، كتب هوارد فينمان في نيوزويك أن الأوروبيين كانوا يناقشون الأمم المتحدة حول ما إذا كانوا سيواصلون البحث عن أسلحة الدمار الشامل التي لم يتمكنوا من العثور عليها أم لا. وذكر أن الخلاف الحقيقي لم يكن "حول أسلحة الدمار الشامل على الإطلاق. يتعلق الأمر بشيء آخر تماماً: من الذي سيبيع - ويشتري - النفط العراقي، وما هو شكل العملة الذي سيتم استخدامه لتحديد قيمة المبيعات".

كما يسأل غريبر: "ما مقدار تأثير قرار صدام بمقاومة الدولار على قرار الولايات المتحدة بعزله؟ من المستحيل القول. كان قراره بالتوقف عن استخدام "عملة العدو"، على حد تعبيره، واحداً من سلسلة من الإشارات العدائية ذهاباً وإياباً والتي كان من المحتمل أن تؤدي إلى الحرب في أي حال؛ المهم هنا هو أنه كانت هناك شائعات منتشرة بأن هذا كان أحد العوامل الرئيسية المساهمة، وبالتالي، لا يمكن لأي صانع سياسة في وضع يسمح له بإجراء تغيير مماثل أن يتجاهل هذا الاحتمال تماماً. على الرغم من أن المستفيدين منهم لا يحبون الاعتراف بذلك، إلا أن جميع الترتيبات الإمبريالية تعتمد في النهاية على الإرهاب".

بعد فوات الأوان، كانت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حقبة، عندما واجهت تحدي اليورو، كان من المنطقي أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات. وهكذا، سواء كان الدفاع عن البترودولار هو الهدف الرئيسي لغزو العراق أم لا، فإن النتيجة كانت واحدة: الدول الأخرى رأت ما حدث لصدام، وكانت، لسنوات عديدة، حريصة على دفع "نفطها". "عملة. وماذا عن الزيت؟ زاد إنتاج العراق بأكثر من الضعف من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٩، وارتفع في النهاية إلى

خمسة ملايين برميل من النفط يومياً. أصبح العالم المالي متعدد الأقطاب خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن اعتباراً من عام ٢٠١٩، كان أكثر من ٩٩٪ من مدفوعات تجارة النفط الخام لا يزال بالدولار.

#### ٤ . الدكتاتوريون وعدم المساواة والوقود الأحفوري

بعد حرب العراق، هناك العديد من العوامل الخارجية السلبية الرئيسية والأكثر وضوحاً لنظام البترودولار. الدعم الأمريكي للديكتاتورية السعودية واحد. على الرغم من أن ١٥ من الخاطفين التسعة عشر في ١١ سبتمبر بالإضافة إلى أسامة بن لادن نفسه كانوا سعوديين، قاومت حكومة الولايات المتحدة بالقوة أي محاولة للتحقيق مع النظام السعودي لتورطه في الهجوم وبدلاً من ذلك غزت وقصفت دولاً أخرى انتقامياً. البترودولار هو أحد الأسباب الرئيسية وراء بقاء آل سعود القاتل في السلطة.

في عام ٢٠٠٢، قال سفير الولايات المتحدة السابق لدى المملكة العربية السعودية تشاس فريمان للكونجرس: "أحد الأشياء الرئيسية التي قام بها السعوديون تاريخياً، جزئياً بسبب الصداقة مع الولايات المتحدة، هو الإصرار على استمرار تسعير النفط بالدولار. لذلك، يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية طباعة النقود وشراء النفط، وهي ميزة لا تتمتع بها أي دولة أخرى". في عام ٢٠٠٧، حذر السعوديون الولايات المتحدة من أنها ستتخلى عن نظام البترودولار إذا اتبعوا مشروع قانون الكونجرس "نوبك" الذي سيمكن وزارة العدل من ملاحقة حكومات أوبك بموجب قوانين مكافحة الاحتكار للتلاعب في أسعار النفط. لم يتم سن مشروع القانون.

ووفقاً لـ ٢٠١٦ نيويورك تايمز قصة "أبلغت السعودية إدارة أوباما وأعضاء الكونجرس أنه لن يبيع مئات المليارات من الدولارات من الأصول الأمريكية التي تحتفظ بها المملكة إذا أقر الكونغرس

مشروع قانون من شأنه أن يسمح للحكومة السعودية أن يتحمل المسؤولية أمام المحاكم الأمريكية عن أي دور في هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

في عام ٢٠٢٠، منع المدعي العام آنذاك ويليام بار اسم دبلوماسي سعودي مرتبط بأحداث ١١ سبتمبر من دخول المجال العام لأن مثل هذا الكشف ينطوي على خطر "إلحاق ضرر كبير بالأمن القومي". في أعقاب مقتل جمال خاشقجي، كاتب العمود في صحيفة واشنطن بوست، لن يدفع الرئيس دونالد ترامب لاتخاذ إجراء ضد محمد بن سلمان. قال على قناة "إن بي سي نيوز": "لست مثل الأحمق الذي يقول،" لا نريد التعامل معهم ". كما رفض الرئيس بايدن معاقبة محمد بن سلمان مباشرة، على الرغم من أنه قد تم تقديم أدلة له من وكالات مخابراته تظهر أنه أمر بقتل خاشقجي، قائلاً إن ذلك سيكون مكلفاً للغاية بالنسبة لأمريكا.

هذه مجرد أمثلة قليلة، على الرغم من الحرب الدموية التي يشنها النظام السعودي في اليمن، وتعذيبه للسجينات السياسيات و اغتياله لخاشقجي، فإن علاقة أمريكا بالمملكة لا تزال ثابتة ومحمية على أعلى المستويات. وفقاً لبحث من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، "بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، اشترت دول الخليج الست أكثر من خمس الأسلحة المباعة عالمياً، مع تصنيف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر كأول دولة في العالم، ثامن وعاشر أكبر مستوردي الأسلحة. اشترت المملكة العربية السعودية وحدها ربع إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية خلال تلك الفترة، ارتفاعاً من ٧.٤٪ في ٢٠١٠-٢٠١٤". ظل اتفاق تسعير النفط الذي تم التوصل إليه لأول مرة في عام ١٩٧٤ قوياً في عام ٢٠٢١، على الرغم من الأوقات المختلفة للغاية.

محلياً، ازدهرت فصائل معينة في أمريكا بسبب البترودولار، لكن التأثير على المتوسط الأمريكي كان سالباً. كما كتب مؤخراً في "فورين أفيرز"، "تعود فوائد أولوية الدولار بشكل أساسي على

المؤسسات المالية والشركات الكبرى، ولكن يتحمل العمال التكاليف بشكل عام. لهذا السبب، فإن استمرار هيمنة الدولار يهدد بتعميق عدم المساواة وكذلك الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة". استفادت الشركات ومالكو الأصول أكثر من غيرها في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة للنظام. كما يجادل فيجين وليوزر في "السياسة التطبيقية لنظام الدولار"، تغذي أولوية الدولار عجزاً تجارياً أمريكياً متزايداً يحول اقتصاد البلاد نحو تراكم الإيجارات بدلاً من نمو الإنتاجية. وقد ساهم هذا في انخفاض نصيب العمالة ورأس المال من الدخل، وتضخم تكلفة الخدمات مثل التعليم والرعاية الطبية وإيجار المساكن".

نظراً لأن نظام البترودولار أبقى الطلب العالمي على الدولار قوياً بشكل مصطنع على مدار العقود، أصبحت قاعدة التصنيع الأمريكية ضعيفة وغير قادرة على المنافسة وفقدت الوظائف في الخارج. عادةً ما ينتهي الأمر بالعملة القوية جداً إلى خلق مشكلة عجز وتضطر إلى خفض قيمتها لبيع الصادرات. ولكن، كما يشير المستثمر لين ألدن في "تآكل نظام احتياطي العملة العالمي في الولايات المتحدة"، فإن هذا لم يحدث أبداً مع الولايات المتحدة بسبب استمرار سداد الدول الأجنبية لعجزها. في عام ١٩٦٠، حدد الخبير الاقتصادي روبرت ترينين هذه الظاهرة، المعروفة الآن باسم معضلة ترينين: لكي تظل العملة الاحتياطية العالمية، يجب على الولايات المتحدة توفير السيولة العالمية من خلال إدارة عجز كبير بشكل متزايد، والذي يجب أن يقوض يوماً ما الإيمان بالدولار.

لقد تضخم القطاع المالي الأمريكي، حيث يمثل الآن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ١٠٪ في عام ١٩٤٧. وقد أدى هذا التمويل إلى إثراء النخبة المالكة للأصول على السواحل بينما دمر عمال حزام الصدأ الذين يتعاملون مع الأجور الراكدة. وقد أدى ذلك إلى إثارة الشعبية والتفاوت الشديد، حيث لا يزال متوسط الثروة في الولايات المتحدة مرتفعاً نسبياً بين الدول



المتقدمة، لكن متوسط ثروتها منخفض نسبياً. بهذه الطريقة، يجادل ألدن وغيره من المفكرين في الاقتصاد الكلي مثل لوك غرومين بأن هيمنة الدولار تضر في الواقع بالولايات المتحدة في منافستها مع دول مثل الصين، القادرة على اقتراض الدولارات باستمرار لتخزين الأصول الصلبة، وتعزيز السيطرة على سلاسل التوريد العالمية الهامة.

وبعد ذلك، بالطبع، لدينا البترودولار نفسه وتأثيره على البيئة. كما ذكرت رويترز، " إذا انخفض استخدام النفط المقوم بالدولار لصالح مصادر طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة المائية المنتجة محلياً، فإن المجمع المتضخم من دولارات النفط العالمية يعاد تدويره ويستثمره كبار منتجي النفط في العالم منذ نهاية معيار الذهب في السبعينيات قد تستنزف معها ". وببساطة، فإن التحول العالمي إلى مصادر الطاقة المتجددة من شأنه أن يحد من الطلب على الوقود الأحفوري، والذي يمكن أن يوجه ضربة قاضية لنظام البترودولار وقدرة الولايات المتحدة على زيادة العجز الهائل دون عواقب. المصالح النفطية قاومت بقوة محاولات لتطوير الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى على مدى العقود القليلة الماضية. يواصل الجيش الأمريكي كونه أكبر مستهلك منفرد لموارد البترول.

عندما تعتمد العملة الاحتياطية العالمية حرفياً على بيع النفط، فإن العالم يعاني من مشكلة انبعاثات الكربون الهائلة. ناهيك عن حقيقة أنه، كما تمت مناقشته، يتم الدفاع عن البترودولار من خلال الوجود العسكري الأمريكي العالمي، الذي ينتج الكربون بحجم دولة متوسطة الحجم، مبالغ فيه في الحجم بسبب حاجة أمريكا لحماية الدولار، ويتم تعزيزه. بسبب حروب ارتفاع أسعار النفط التي تخوضها في قارات مختلفة. من المستحيل حقاً أن يكون نظام البترودولار أخضر عندما يعتمد على الذهب الأسود.

٥. بيتكوين وعالم متعدد الأقطاب

حافظت السياسة الخارجية للولايات المتحدة على هيمنة البترودولار لعقود عديدة، لكن قوتها بدأت تتضاءل بلا شك. تتمتع العديد من الأمريكيين، بمن فيهم هذا المؤلف، بامتيازات لا تصدق من قبل هذا النظام، لكنه لن يستمر إلى الأبد.

يسمي لوك غرومين نظام البترودولار " شركة المدينة، حيث فرضت الولايات المتحدة سيطرتها على أسعار النفط بالتهديدات والعنف. ويقول إنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، كان بإمكان أمريكا إعادة هيكلة النظام وعقد اتفاقية بريتون وودز أخرى، لكنها احتفظت بلحظة القطب الواحد. بالإضافة إلى حماية النظام من الاضطرابات مثل عملة النفط البترولي، يقول جرومين إن أمريكا أطالت عمر النظام من خلال إطلاق نافتا ومساعدة الصين على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١. سمحت هذه الخطوات للولايات المتحدة بمواصلة تصدير التصنيع والخزانات إلى الخارج مقابل البضائع والخدمات. ويشير إلى أنه في عام ٢٠٠١، بلغت حيازات الخزانة الصينية ٦٠ مليار دولار، لكنها ارتفعت إلى ١.٣ تريليون دولار بعد عقد من الزمن. من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٤، كان أكبر صادرات أمريكا هو سندات الخزانة، حيث اشترت البنوك المركزية الأجنبية ٥٣٪ من الإصدار، مستخدمة إياه كشكل جديد من الذهب. لكن منذ ذلك الحين، تعمل الصين وحكومات أخرى على تجريد سندات الخزانة ودفعنا نحو نظام جديد، توقعاً أن يفقد الذهب قيمته. وفقاً لجرومين، أدركوا ما إذا كان النفط لا يزال يسعر بالدولار مع استمرار الولايات المتحدة في تحقيق نسب أعلى للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (من ٣٥٪ في السبعينيات إلى أكثر من ١٠٠٪ اليوم)، سيرتفع سعر النفط في نهاية المطاف. لم تكن أوروبا قادرة على تعطيل نظام البترودولار في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن بمرور الوقت تآكلت هيمنة الولايات المتحدة وقدرتها على منع الدول الأخرى من تسعير النفط بعملائها الخاصة.

المزيد والمزيد من الدول تقيم تجارة النفط بعملات أخرى، مثل اليورو واليوان والروبل، جزئياً لأنها تخشى الاعتماد على نظام ضعيف، وجزئياً لأن الحكومة الأمريكية تواصل استخدام الدولار كسلاح. نظام العقوبات الأمريكي قوي بشكل لا يصدق، حيث يمكنه عزل الأعداء عن شبكة الدفع **SWIFT** أو عن البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. كما ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز، "باستخدام البنوك الأمريكية هراوة ضد روسيا، أظهر جو بايدن استعداداً لتسليح النظام المالي الأمريكي ضد الأعداء، واستمر في تكتيك شحذ خلال سنوات أوباما وزاد بشكل كبير في عهد دونالد ترامب."

هذا الشهر، استنكر الرئيس بايدن علناً مشروع خط أنابيب نورد ستريم ٢، والذي من شأنه أن يبني على الزخم الذي حققه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالفعل مع روسنفت، حيث قام بتسعير أكثر من ٥٪ من نفط العالم باليورو من خلال ربط أوروبا وروسيا. وبحسب ما ورد يريد فريق بايدن "لقتل المشروع ومسؤولوه على أن أولوية الدولار تظل "مهمة للغاية" للإدارة وأن "هذا يصب في مصلحتنا الوطنية بسبب ميزة تكلفة التمويل التي يوفرها، [لأنه] يسمح لنا بامتصاص الصدمات... ويعطينا نفوذ جيوسياسي هائل". هذا مؤشر صارخ على مدى أهمية نظام البترودولار الذي يظل سياسياً للولايات المتحدة، بعد ٥٠ عاماً من إنشائه، على الرغم من النقاد الذين يقولون إن العالم يستخدم الدولار لأسباب سوقية خالصة.

تريد العديد من الدول الهروب من السيطرة المالية الأمريكية، وهذه الرغبة تعمل على تسريع عملية نزع الدولار على مستوى العالم. على سبيل المثال، الصين وروسيا، كما في العام الماضي، المعاملات بالدولار فقط ٣٣٪ من الوقت، مقابل فقط ٩٨٪ قبل سبع سنوات. تعمل الصين على توسيع تجارة النفط المقومة باليوان، ويخشى الكثيرون من مشروع "DC / EP" الجديد للحزب الشيوعي الصيني، أو مشروع اليوان الرقمي، باعتباره حيلة لزيادة الاستخدام الدولي لليوان. وفي

الوقت نفسه، رئيس المفوضية الأوروبية السابق جان كلود يونكر قال "من السخف أن تدفع أوروبا ٨٠٪ من فاتورة وارداتها من الطاقة - بقيمة ٣٠٠ مليار يورو سنوياً - بالدولار الأمريكي بينما يأتي ما يقرب من ٢٪ فقط من وارداتنا من الطاقة من الولايات المتحدة." بينما لا يزال الدولار هو المسيطر، تشير الاتجاهات إلى أن العملات الرئيسية الأخرى تكتسب زخماً في السنوات القادمة. بالإضافة إلى التحول إلى عالم متعدد الأقطاب، يمكن أن يكون هناك تهديد آخر لعملة البترودولار، وهو حقوق السحب الخاصة، أو "حقوق السحب الخاصة"، التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، والتي تعتمد على الدولار واليورو والجنيه والين واليوان. مستوحاة من كينز وفكرته الفاشلة للبنانكور من بريتون وودز، حققت حقوق السحب الخاصة مزيداً من الجاذبية في السنوات القليلة الماضية، مع أكثر من ٢٠٠ مليار وحدة متداولة ومن المحتمل إنشاء ٦٥٠ ملياراً أخرى. لكن قلة من الحكومات في موقع القوة الاقتصادية ستسلم عن طيب خاطر سيطرتها المالية إلى منظمة حساء أبجدية غير منتخبة.

أما بالنسبة للذهب، فإن العالم لن يعود إلى الوراء. كما كتب جاك روف في ستينيات القرن الماضي، "سيختار مديرو الأموال في أي نظام ديمقراطي التضخم دائماً. فقط المعيار الذهبي يحرمهم من الخيار". يوضح المؤرخ اليساري مايكل هيدسون ذلك أنه في سبعينيات القرن الماضي، حاول تقديم حجة غير سياسية لحكومة الولايات المتحدة للعودة إلى المعيار الذهبي، كفريق واحد مع الباحث اليميني هيرمان خان: "نزلنا أنا وهو وقد منّا عرضاً إلى وزارة الخزانة الأمريكية، قائلين، "الذهب معدن مسالم لأنه قيد على ميزان المدفوعات. إذا اضطرت الدول إلى سداد عجز ميزان المدفوعات بالذهب، فلن تكون قادرة على تحمل تكاليف ميزان المدفوعات لخوض الحرب. كان هذا مقبولاً إلى حد كبير ولهذا السبب ردت الولايات المتحدة بشكل أساسي، لهذا السبب لن نعود إلى الذهب. نريد أن نكون قادرين على خوض الحرب ونريد أن

يكون البديل الوحيد للاحتفاظ باحتياطيات البنك المركزي هو دولار الولايات المتحدة ".  
الذهب، حسب رأي معظم الاقتصاديين اليوم، ببساطة مقيد للغاية.

و دراسة ٢٠٢٠ في مجلة الاقتصاد المؤسسي افترض أربع نتائج النقدية المستقبلية المحتملة للعالم:  
استمرار هيمنة الدولار، وتنافس الكتل النقدية ( حيث عمل الاتحاد الأوروبي والصين الموازنة إلى  
الولايات المتحدة )، والاتحاد النقدي الدولي ( حيث في الجزء العلوي من لم يعد التسلسل الهرمي  
الدولي دولة، ولكن بنك التسويات الدولية وحقوق السحب الخاصة )، والفوضى النقدية  
الدولية، حيث يتقلص العالم إلى جزر أقل ارتباطاً. ومع ذلك، فقد المؤلفون الاحتمال الخامس:  
معيار البيتكوين حيث تصبح العملة الرقمية أصل احتياطي عالمي .

منذ إنشائها في عام ٢٠٠٩ من قبل ساتوشي ناكاموتو، نمت قيمة البيتكوين من أقل من بنس  
واحد إلى أكثر من ٥٠٠٠٠ دولار، وانتشرت في كل منطقة حضرية رئيسية على وجه الأرض  
كمخزن للقيمة، وفي بعض الأماكن، كوسيلة للتبادل. في العام الماضي، بدأت شركات  
**Fortune 500** مثل **Tesla** وصناديق الثروة السيادية مثل **Temasek** في سنغافورة في

تجميع البيتكوين بسبب خصائصها المقاومة للتضخم. يسميه الكثيرون الذهب الرقمي.  
من المحتمل جداً أننا نشهد ولادة ليس فقط مخزناً نهائياً جديداً للقيمة ولكن أيضاً قاعدة نقود  
عالمية جديدة، محايدة ولا مركزية مثل الذهب، ولكن على عكس الذهب من حيث أنه قابل  
للبرمجة، وقابل للنقل عن بعد، ويمكن التحقق منه بسهولة، ونادر للغاية ومقاوم للمركزية  
التقاط. يمكن لأي مواطن أو أي حكومة تلقي أو تخزين أو إرسال أي مبلغ من البيتكوين  
ببساطة من خلال الوصول إلى الإنترنت، ولا يمكن لأي تحالف أو إمبراطورية أن تحط من قيمة هذه  
العملة. إنها، كما يقول البعض، عملة الأعداء: يمكن للأطراف المتنازعة استخدام النظام  
والاستفادة بشكل متساوٍ دون الانتقاص من بعضها البعض.

مع ارتفاع قيمة البيتكوين مقابل العملات الورقية، سيبدأ المزيد والمزيد من الشركات والأفراد في التراكم. في النهاية، ستفعل الحكومات ذلك أيضاً. في البداية سيضيفونها كجزء صغير من محفظتهم إلى جانب العملات الاحتياطية الأخرى، لكن في النهاية، سيحاولون الشراء أو التعدين أو فرض الضرائب أو مصادرة أكبر قدر ممكن.

ولدت في الوقت الذي وصلت فيه العملة الاحتياطية العالمية السابقة إلى ذروتها، يمكن أن تقدم البيتكوين نموذجاً جديداً، مع المزيد من الاحتمالات ولكن أيضاً المزيد من ضبط النفس. سيتمكن أي شخص لديه اتصال بالإنترنت من حماية رواتبه ومدخراته، لكن الحكومات، غير القادرة على جني الأموال بسهولة لمجرد نزوة، لن تكون قادرة على شن حروب إلى الأبد وبناء دول مراقبة ضخمة تتعارض مع رغبات مواطنيها. يمكن أن يكون هناك توافق أوثق بين الحكام والمحكومين.

الخوف الأكبر، بطبيعة الحال، هو أن أمريكا لن تكون قادرة على تمويل برامجها الاجتماعية الباهظة والإنفاق العسكري إذا كان هناك طلب عالمي أقل على الدولار. إذا كان الناس يفضلون اليورو أو اليوان أو السندات من دول أخرى، فإن الولايات المتحدة في شكلها الحالي ستكون في ورطة كبيرة. صمم نيكسون وكيسنجر الدولار النفطي بحيث يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من الطلب العالمي على الدولارات المرتبطة بالنفط. السؤال هو، لماذا لا يكون هناك طلب عالمي على الدولار مرتبط بعملة البيتكوين؟

بغض النظر عن الأموال الأساسية، لا يزال من الممكن أن تكون هناك عملة ورقية وديون حكومية، مسعرة وفقاً للقوة الاقتصادية وموقع البيتكوين لتلك البلدان. وفي عالم البيتكوين الناشئ، تتصدر أمريكا العديد من الفئات، سواء كانت البنية التحتية، أو تطوير البرمجيات، أو المقتنيات الفعلية من قبل السكان، وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية بشكل متزايد، التعدين. أمريكا مبنية

أيضاً على الحرية وتكافؤ الفرص وحرية التعبير والملكية الخاصة وأسواق رأس المال المفتوحة وغيرها من القيم والمؤسسات التي يعززها بيتكوين ويتردد صداها. إذا أصبحت البيتكوين في النهاية العملة الأساسية العالمية، فإن أمريكا في وضع يمكنها من الاستفادة من هذا التحول.

وهذا يعني عدم الاعتماد على الحكام المستبدين والمعاهدات السرية في الشرق الأوسط، ولم تعد هناك حاجة لتهديد أو غزو دول أخرى للحفاظ على أولوية الدولار، ولم تعد هناك حاجة إلى معارضة تكنولوجيا الطاقة النووية أو غيرها من تقنيات الطاقة المتجددة لحماية صناعة الوقود الأحفوري. على عكس نظام البترودولار، يمكن للبيتكوين تسريع انتقال الطاقة العالمي إلى مصادر الطاقة المتجددة، حيث يختار عمال المناجم دائماً أرخص مصادر الكهرباء، وتشير الاتجاهات إلى مصادر الطاقة المتجددة الأرخص في المستقبل.

وفقاً لمعيار البيتكوين، سيلعب الجميع بنفس القواعد. لا يمكن لأي حكومة أو تحالف من الحكومات التلاعب بالسياسة النقدية. ولكن يمكن لأي فرد أن يختار عملة قائمة على القواعد غير الاختيارية والتحكم في أداة الادخار التي كانت موضع تقدير تاريخياً مقابل السلع والخدمات. ستكون هذه فائدة صافية كبيرة لمعظم الناس على وجه الأرض، خاصة عند الأخذ في الاعتبار أن المليارات يعيشون اليوم في ظل تضخم مرتفع أو قمع مالي أو عزلة اقتصادية.

قد لا يكون هذا الانتقال ممتعاً للغاية بالنسبة للأنظمة الاستبدادية، التي هي أكثر انغلاقاً واستبداداً وإعادة توزيع عنيفة ومعزولة من الديمقراطيات الليبرالية. لكن من وجهة نظر هذا المؤلف، سيكون هذا أمراً جيداً، ويمكن أن يفرض إصلاحات حيث فشل النشاط وحده.

إن الانجراف العالمي متعدد الأقطاب أمر لا مفر منه. لا يمكن لدولة واحدة، في المستقبل القريب، أن تكتسب نفس القدر من القوة التي كانت تتمتع بها أمريكا في نهاية القرن العشرين. ستظل الولايات المتحدة مركزاً قوياً لفترة طويلة قادمة، وكذلك الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند

ودول أخرى. وقد يتنافسون في نظام نقدي جديد يبتعد عن البترودولار وجميع عوامله الخارجية  
المكلفة: معيار بيتكوين محايد يستغل نقاط القوة في المجتمعات المفتوحة، ولا يعتمد على الطغاة  
أو الوقود الأحفوري، ويديره المواطنون في النهاية وليس النخبة الراسخة.  
الآراء المعبر عنها خاصة بها تماماً ولا تعكس بالضرورة آراء **BTC Inc** أو البيتكوين  
.Magazine